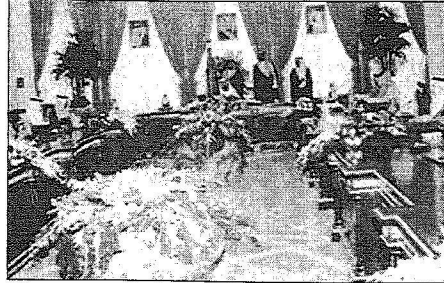


المصدر :	البلاد		
التاريخ :	26-07-2006	العدد :	18168
الصفحات :	3	المسلسل :	18

رأس جلسة مجلس الوزراء في الطائف .. الملك:

مواصلة الجهود لوقف الإعتداءات الإسرائيلية على لبنان وفلسطين



رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر امس الأول في الديوان الملكي بقصر الحوية بمحافظة الطائف.

وفي بداية الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين حفظه الله المجلس أن المملكة تواصل جهودها الحثيثة والمستمرة مع الأطراف الإقليمية والدولية المعنية لنزع فتيل الأزمة اللبنانية والعمل على وقف الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان والأراضي الفلسطينية.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الأستاذ إيا بن أمين مدين في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن المجلس أكد على أهمية التحرك الدبلوماسي المكثف الذي وجه به خادم الحرمين الشريفين، والمسائل التي وجهها حفظه الله والتي يتفلقها صاحب السمو الملكي وزير الخارجية لخماعة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ودولة رئيس وزراء بريطانيا، وقخامة الرئيس الروسي والتي تدعو بوضوح وقوة إلى الضرورة القصوى لوقف إطلاق النار ونزف الدماء والدمار الذي توقعه

إسرائيل بلبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة. والمجاة إلى تضافر جميع الجهود لنسطح الأزمة اللبنانية كامل سيادتها على التراب اللبناني بأقله وفق ما جاء في إنفاقيات الطائف وحلصات الحوار الوطني اللبناني التي شاركت فيها جميع الفئات في لبنان وكُملي إسرائيل مسؤولية الدمار والنزوح الناتج عن حربها الشاملة على لبنان الشقيق. وكذلك ما تطرقت إليه المحادثات الهامة التي أجراها صاحب السمو الملكي ولي العهد مع فخامة الرئيس الفرنسي في باريس.

وأكد المجلس أن على الدول الكبرى أن تمارس مسؤولياتها الأخلاقية والسياسية نحو التصل على إيقاف فوري لإطلاق النار في لبنان.

كما اضاف وزير الثقافة والإعلام أن المجلس أكد على استمرار الدعم الرسمي والشعبي لاجرة الأشقاء في لبنان وفلسطين عبر جميع القنوات الحكومية والشعبية للمشاركة في تخفيف العبائة التي تنزلها الاعتداءات الإسرائيلية التي تخالف كل الوثائق والعهود والاتفاقات الدولية وأن هذه المشاركة تأتي ترسيخا للسياسة السعودية الثابتة في هذا المجال.

وأبدى المجلس فته في أن محلة الشريعات الشعبية التي سندا الأرياء الفاعم سكونه بيان الله جسديا حيا للمؤازرة الشعبية الفاعمة في الملكة للشعب اللبناني الشقيق. وعلى الصعيد الخي (أوضح وزير الثقافة والإعلام، أن المجلس ثمن ما أعلن عنه خادم الحرمين الشريفين عن إنشاء جامعة

عالية بالمملكة تختص بالبحوث والتقنية والدراسات العليا ونستقطب الكفاءات العلمية العالية على جميع أرجاء العالم وموافقته حفظه الله على أن يطلق عليها اسم جامعة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. وما يعنيه ذلك من دعم لحركة البحث العلمي وتأكيد دخول المملكة إلى مجال صناعة المعرفة.

وحدث المجلس جميع الجهات الحكومية على تخصيص جزء ملموس من ميزانيتها السنوية لأغراض البحث العلمي وإدخال التقنيات الحديثة على أعمالها.

وانهى معالي وزير الثقافة والإعلام بيانه مقبدا بأن المجلس اطلع بعد ذلك على جدول الأعمال، واتخذ من القرارات ما يلي ..
أولاً ..

وافق مجلس الوزراء على محضر اللجنة الوزارية للتخطيط الإداري - الحادي والخمسين - الخاص بترتيب الإصااع التنظيمية والوظيفية للمجالس البلدية وتوفير الوظائف اللازمة لها وفق ما جاء في الحضر الوزاري سالف الذكر.

ثانياً ..

بعد الإطلاع على مرفعه صاحب السمو الملكي وزير الداخلية بشأن مشروع اتفاقية تعاون في مجالات الأمن ومكافحة الواد الحرة والمخدرات العقلية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية التركية الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ ٢-١-١٤٢١هـ الموافق ١٢-٢-٢٠٠٥م وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ١٠-١٩ وبتاريخ ٢-٣-٤٢

١٤٢١هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية المشار إليها وذلك بالصيغة الرفقة بالقران.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
جُدر الإنشارة إلى أن من أبرز الملامح العامة لهذه الاتفاقية ما يلي:

١ - يتعهد الطرفان بالتعاون لوقف انتشار المواد المخدرة وإساعده استخدام اللواتر العقلية واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد تهريبهما وكشف الوسائل التي يتخذها المهربون والمروجون.

٢ - يعمل الطرفان على تبادل زيارات المتخصصين في مجال مكافحة تهريب المخدرات وتهريبها وإساعده استخدام اللواتر العقلية وكذلك تبادل زيارات الخبراء في مجال معالجة المدمنين وتأهيلهم.

بعد الإطلاع على ما رفعه معالي وزير للالبية بشأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الفلبين حول التشجيع والمعاملة الكريمة للاستثمارات الوقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ ١٨-٨-١٤٢١هـ الموافق ٢٠-٥-٢٠٠٥م وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ٢٠-١٠ وبتاريخ ٤-٢-١٤٢٧هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية المشار إليها وذلك بالصيغة الرفقة بالقران.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
جُدر الإنشارة إلى أن من أبرز الملامح العامة لهذه الاتفاقية ما يلي:

١ - يتسجح كل طرف متعاقد قدر الإمكان استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه ويسمح بدخول هذه الاستثمارات طبقاً لتشريعاته. ويتحدا معاملة منصفة وعادلة.

٢ - تتمتع الاستثمارات الخاصة بمستثمري أي من الطرفين المتعاقدين بالحماية والأمن الكاملين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

رابعاً ..

وافق مجلس الوزراء على تعيينين بالرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة وذلك على النحو التالي:

١ - تعيين علي بن ناصر بن مفض الزوهه على وظيفة وكيل الوزارة للتعليم بمرتبة الخامسة عشرة بوزارة التعليم العالي.

٢ - تعيين عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن الزوراع على وظيفة وكيل الوزارة للمساعد لشؤون الإنذاعة بمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الثقافة والإعلام.